

Distr.: General  
14 December 2001

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Original: Arabic

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة  
التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة  
الدورة التحضيرية الثانية  
٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

### نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية

#### الإعلان العربي المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

#### الإعلان العربي بشأن التنمية المستدامة

المنظور الإسلامي للبيئة (٢٠٠٠) وإعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة (٢٠٠١) وإعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (٢٠٠١) وإعلان الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي البعلية (٢٠٠١). وكذلك اعتماد منظمة المؤتمر الإسلامي (الدوحة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) لإعلان جدة، ومباركة مؤتمر القمة العربي (عمان آذار/مارس ٢٠٠١) لإعلان أبو ظبي، وتكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة باستكمال الأعمال التحضيرية العربية الجيدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وبعد أن تدارسوا تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (٢٠٠١) وتقارير توقعات البيئة العالمية\* (٢٠٠٠) وتقرير منتدى الشخصيات العربية البارزة في مجال

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموافق ٨ شعبان ١٤٢٢هـ لإعداد الإعلان العربي المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي سيعقد في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

إذ يشيرون إلى الإعلانات ذات الصلة وخاصة إعلان استكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (١٩٧١) وإعلان ريو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) وإعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤) والإعلان العربي بشأن البيئة والتنمية تونس (١٩٨٦) والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل القاهرة (١٩٩١) وإعلان مالو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول (٢٠٠٠) وإعلان جدة حول

\* GEO REPORTS

**وإذ يؤكّدون** أنه قد حدثت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، ووسن وتطوير التشريعات، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط، والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات. كما شهدت المنطقة العربية جهودا واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتنميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

**وإذ يعنون** إنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت، فإن جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات حمة، تمتد آثار بعضها لسنوات عدة، ومن أهمها:

- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات الصلة.
- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

التنمية المستدامة ببيروت (٢٠٠١)، وتقرير المائدة المستديرة الأفريقية بالقاهرة (٢٠٠١)، وتقرير المائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة بالبحرين (٢٠٠١) ونتائج توصيات المنتدى العربي لكل من المجتمع المدني (٢٠٠١) والصناعيين (٢٠٠١) والبرلمانيين العرب (٢٠٠١) والتقرير العربي عن التنمية المستدامة الذي أعدته الأمانة المشتركة (٢٠٠١).

**وإذ يجددون** الالتزام بالعمل معا في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

**وإذ يتطلعون** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيجري خلاله استعراض وتقييم لما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن ٢١ خلال السنوات العشر الماضية، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية.

**وحرصا على** المشاركة الفعالة في قمة التنمية المستدامة، فقد تم على صعيد الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين بتنفيذ التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مختلف المجالات، وبيان المعوقات والتحديات، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وآلية تحقيق ذلك.

وإذ يدر كون أن هناك عددا كبيرا من التحديات والفرص المتاحة لتخطي الصعاب ولتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوطن العربي والتي من أهمها:

١ - الفقر الذي يشكل تحديا أساسيا في عملية

تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا وإقليميا وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.

٢ - الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة

العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية.

٣ - ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي

على الرغم من أنه يمثل مؤشرا إيجابيا للثروة البشرية، إلا أنه في نفس الوقت يشكل تحديا جديا يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.

٤ - الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق

الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء هياكل أساسية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن.

٥ - الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية

وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك

• استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

• تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والتبخر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

• محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في الأنشطة الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.

• ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

• حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

• عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

• نقص الموارد المالية وتدني وضع الهيكل الأساسي في العديد من الدول العربية.

• الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية.

لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المقبلة والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف

التالية:

١ - تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.

٢ - الحد من الفقر والبطالة.

٣ - تحقيق الموازنة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

٤ - القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني. مما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

٥ - دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

٦ - الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

٧ - تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

٨ - دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفتاته وتشجيع مشاركتها في وضع وتنفيذ خطط

الموارد، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية للمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.

٦ - العولمة وآثارها التي قد تحد من إمكانية

تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والحاجة إلى ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل إقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة.

٧ - قيام كيان اقتصادي عربي قوي يتطلب

تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها لتوفير سوقا كبيرا للمنتجات العربية، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية.

٨ - نقل وإدماج وامتلاك التقنيات الحديثة بما

يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارها المحتملة وتلافي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة.

٩ - صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد

به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

فإن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية

والتخطيط والبيئة يعلنون ما يلي:

أولا - إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة

سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

٥ - تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية واستحداث مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كجمع المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.

٦ - وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

٧ - إيلاء التنمية البشرية اهتماما أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

٨ - بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثيا وتحقيق الأمان النووي في المنطقة العربية.

التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانيا - إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

١ - تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين بما يحقق فرصا أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقا للشرعية الدولية.

٢ - تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

٣ - وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

٤ - سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية

٩ - إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والاتفاق على آليات جديدة للإدارة السليمة\*\* تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في إعلان ريو الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك من خلال ما يلي:  
ألف - منظمة التجارة العالمية:

١٠ - أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عوائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس.  
باء - المعلوماتية:

١١ - أن يسعى المجتمع الدولي لتيسير وإتاحة التقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة.  
جيم - الإدارة وآليات تطويرها:

١ - العمل على تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظمتها المختلفة ومجالسها الوزارية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل.

٢ - تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات الصلة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ

تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

١٠ - تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف والمعارف التقليدية.

١١ - إدخال تحسينات ملموسة في الهيكل الأساسي والمؤسسي وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.

١٢ - الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية الرامية إلى معالجة المشاكل البيئية العالمية، وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

ثالثاً - إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحريك التجارة الدولية والثورة المعلوماتية، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار والتكامل بين الحضارات يتطلب

\*\* Good Governance.

٢ - تعزيز موارد مرفق البيئة العالمية بما يتفق مع مستوى المساعدات الرسمية للدول النامية وذلك لدوره الهام كآلية مالية أساسية لتمويل الأنشطة التنموية والبيئية، وتخصيص مزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات العلاقة، وإعطاء فرص متكافئة وعادلة لجميع الدول النامية للاستفادة من هذا المرفق، وتبسيط إجراءات الحصول على تمويل لمشاريع التنمية المستدامة من المرفق.

٣ - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - تعزيز الربط بين أمانات الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بما يحقق مزيداً من الدعم لبرامج التنمية المستدامة في الدول النامية.

واو - آليات الرصد والمتابعة:

١ - إنشاء آليات للرصد والتدقيق لبرامج التنمية المستدامة والتقييم المستمر لهذه البرامج وتطويرها حتى يتسنى ضمان توافقها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

٢ - تطوير مجموعات متوائمة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية بالمنطقة العربية في اتجاه الاستدامة وإجراء تقييم دوري لتوجيه مساراتها.

المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه.

٣ - تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة.

٤ - العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

دال - الآليات التمويلية في الإطار الإقليمي :

١ - تطوير الصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

٢ - إيلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحسين أوضاع البيئة.

٣ - التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

هاء - الآليات التمويلية في الإطار الدولي:

١ - وفاء الدول المتقدمة بالعهد الذي دعت إليه الأمم المتحدة، وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وهو زيادة المساعدات الرسمية للدول النامية لتصبح ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة.